



إن كسب هذا الرهان يقتضي قيامنا بأنفسنا، وفي تضامن عربي، ومساندة دولية صادقة لجهودنا، بإصلاح الأوضاع العربية، باعتبارنا نهجا قويا، تملية مرجعيتنا الإسلامية، التي تعد أحد الروافد الأساسية للمرجعية الكونية، الرائدة في تكريسها للكرامة والمساواة بين الناس، واعتبارنا لطلب العلم فريضة، وتلازم الحرية بالمسؤولية والعدل والشورى والتضامن والانفتاح والتسامح والاجتهاد.

إن هذا الإصلاح بقدر ما هو مطلب منشود، اليوم، وسنة إسلامية حميدة، فهو ليس نموذجا نمكيا جاهزا وإنما هو تفاعل تلقائي ومسار شاق وكصويل وبناء تدريجي وارتادي متواصل لا حد لكماله.

ومن هذا المنطلق، فإن مختلف المبادرات الدولية التي تهم المنصقة العربية والإسلامية يجب التعامل معها بعقلانية وتبصر وانفتاح وبروح بناءة، ما دامت القيم الكونية التي تدعو إليها تعد من صميم مرجعيتنا الإسلامية، مؤكدين، بالحوار البناء، أن لنا مشروعنا العربي الإصلاحى التحديشى النابع من ارتادتنا في نطاق احترام خصوصيات كل شعب وهويته الوطنية، وعدم التدخل أو المساس بحقه في سلوك سبيل الإصلاح وفق ارتادته وسيادته وبالإيقاع الذي يناسبه، وبذلكم نساهم بنصيبنا في بناء نظام عالمي جديد أكثر إنسانية وتضامنا وانصافا، ملتزمين بوحدة الصف والتكامل لتقوية كياننا وضمأن تفاعلنا الإيجابى مع العولمة.

ولن يتأتى لنا ذلك إلا بتغيير آليات عمل جامعة الدول العربية المتجاوزة. وبقدر ما كان جدري ووالدي جلالة الملكين محمد الخامس والحسن الثاني، أكرم الله مثواهما، من رواد الدعوة إلى تعديل ميثاق الجامعة العربية فإن مستجدات الواقع القومى والدولى ورفم تحديات التنمية الشاملة، تجعلنا أكثر إلحاحا على وجود تحديث أجهزة وأليات العمل العربى المشترك، إموة بالتكتلات الجهوية المتكسورة كالاتحاد الأوربى، التي جعلت من الاندماج الاقتصادى المدخل الصحيح لتحقيق الوحدة والتكامل بين أعضائها.

وهو ما ينصبق على التجمعات الدولية الأخرى، بما فيها إفريقيا التي أقرت المبادرة الواعدة للنيباد. ولبلوغ ذلك، علينا أن نبادر إلى تصفية المناخ العربى من



كل الخلافات والقضاء على كل بؤر التوتر وخلق أجواء التأخي الفعلي باندماج اقتصادي عربي تدريجي مرتكز على إقامة تجمعات جمهورية مثل الاتحاد المغاربي رغم عوائقه الكهرفية ومجلس التعاون الخليجي بمساره المتميز ومناهل للتبادل الحر على شاكلة اتفاق أكادير الواعد ومعتمد لمنهجية التشارك بين السلطات الحكويية والمجالس المتخبية والقطاع الخاص وهيآت المجتمع المدني في انفتاح على جميع شركاء المنطقه.

ولن حرصنا لأكيد على تفعيل مسلسل برشلونه باعتبارك الهارل واقعيا وملائما لشراكة منسجمة مع محيطنا في مرونة وتكامل وانفتاح على ما يقتضيه التصور من إقامة آليات جديدة لتنويع شركتنا وتوسيعها.

ولذا كانت الأجيال السابقة قد وضعت الركائز التاريخية للأمة، على وحدة العقيدة واللغة والثقافة، فإننا مكالبون اليوم باعلاء هذه الوحدة دعامتها العصريية المتمثلة في الاندماج الاقتصادي الذي لا مصير مشترك لأمتنا بدونه.

وتلكم هي السيل التي ملكتها المملكة المغربية، لإقامة صرح دولة عصريية للحق والقانون والمؤسسات والتعزيز المتواصل لما تحقق من مكاسب ديمقرالهيية وترسيخ ثقافة وممارسة حقوق الانسان وقيم المواطنة المسؤولة باصلاح وتحديث منظومة برامج ومناهج التربية والتكوين والنهوض بأوضاع المرأة وادماجها في كل مناحي الحياة العامة في نكاح الأسرة المتماسكة.

واننا لعازمون على تحقيق المزيد من المكاسب الديمقرالهيية والقيام باصلاحات اللازمة لتدارك الخصاص في كل مجالات التنمية البشريية وسد العجز الاجتماعي بالتضامن والاسراع بتحريص الاقتصاد وتحديثه وتأهيله، للانخراط في الاقتصاد العالمي. أصحاب الجلالة والفضامة والسمو إن أي مبادرة ايجابية تستهدف تصوير البنيات العربيية، لا بد أن تمر أساما عبر العمل على إنهاء احتلال الأراضي العربيية واستعمار الشعب الفلسطيني، المتعارضين مع الديمقرالهيية.

ولأننا معنيون بالسلام أكثر من غيرنا، فإن علينا تفعيل واستعادة المبادرة العربيية ضمن توجهات قمة بيروت، وذلك بعد أن تعثرت كل الجهود وانتكست كل



المبادرات عاملين على انتهاج السبل الممكنة لاستعادة الحقوق العربية المشروعة ومواصلة جهودنا من أجل تحقيق السلام العادل والشامل والدائم وفقا لمقررات الشرعية الدولية ومبدأ الأرض مقابل السلام، وعبر التحام الصف الفلسطيني وتقويته. كما نجدد، في هذا الصدد، دعوتنا لكل القوي الدولية الفاعلة كي تولي القضية الفلسطينية كامل الاهتمام، بتفعيل خارطة الطريق ودعم مبادرات ذوي النيات الحسنة بإذلة المزيغ من المساعي الحميدة لوقف دوامة العنف وتهيئ الظروف الملائمة لاستئناف المفاوضات، مؤكدين بصفتنا رئيسا للجنة القدس أننا لن نذخر جهدا في الدفاع عن حق الشعب الفلسطيني الشقيق في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف تعيش جنبا إلى جنب مع دولة إسرائيل في وفاق وسلام.

ولا يفوتنا أن نعبر عن انشغالنا بأوضاع الشعب العراقي الشقيق وتطلعننا لمواصلته للمسار الذي انطلق فيه لتدبير شؤونه بنفسه وبناء مؤسساته الوطنية الديمقراطية الضامنة لسيادته ووحدته الوطنية والترايبية، وبما يكفل له ولكل شعوب المنصقة تحقيق التقدم والازدهار في ظل الحرية والأمن والاستقرار.

ولن خير ما يمكن أن توجهه قمتنا هذه لشعوبنا وللعالم، هو تأكيد اختيارنا الأساسية برسائل قوية مفادها أننا سباقون للإصلاح الذاتي، معاهدين الله على احترام المسار الخاص لكل شعب والحوار مع الغير في نطاق التفاعل البناء بين المرجعية الإسلامية والكونية والتمسك بالأمن الشامل في أبعاده الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية والثقافية والانسانية، الذي يكفل لكل الشعوب سيادتها ووحدتها الوطنية والترايبية، واعتماد استراتيجية عملية لبناء عهد جديد في علاقاتنا، ومع محيطنا الدولي، ولتأهيل أجيالنا الصاعدة للانخراط في الحداثة، بالاندماج في المبادىء السامية المتعارف عليها عالميا، وعاملين على مكافحة التخلف والتصرف والارهاب. وفي هذا السياق، نؤكد أن استهداف الارهاب بكل أشكاله لنهجنا الاصلاحى الشامل لا يعادله الا ادانتنا الشديدة له وعملنا الدؤوب على التنسيق الاستراتيجي مع جيراننا وشركائنا والمجتمع الدولي سواء لمحاربة عصاباتة وشبكاته العدوانية، أو للقضاء الجذري عليه، عبر تحصين الدولة والمجتمع بالديمقراطية والتنمية والتربية السليمة والإعلام الحر المسؤول وترسيخ روح المواطنة العصرية القائمة على قبول الاختلاف والتحلي بالتسامح



والانفتاح على الآخر، وذلكم هو النهم القويم لرفع تحديات عصرنا، رائدنا في ذلك
الإصلاح ما استلصعنا. وما توفيقنا إلا بالله.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته".